الخبر لان المنطقي لا يبحث الا عن الخبر ولا يحث له عن
الطلب باقسامه ولما ذكر الكلي والجزئي استطردا
فذكر ما يشاركهما في المادة وهو الكل والكلية والجزء و
الجزئية فقال فصل في الكل والكلية و
الجزئية الكل حكمنا على المجموع اي على جملة الافراد من
حيث كونها مجموعة بحيث لا يستقل فرد منها بالحكم
كقولنا كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة اي هيئتهم
المجتمعة من الافراد لا كل منهم على حدته ومنه قوله تعالى
ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية فانه حكم بالحمل على
الهيئة المركبة من كل الثمانية مجتمعين لا على كل
منهم باستقلاله ومثل المصنف الحكم على المجموع بقوله
كلكم ذاكل ليس ذا وقوع وهو معنى الحديث المروي
في قوله صلى الله عليه وسلم كلكم يأكل حين قال له
ذو اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت وكون ه
الحديث من باب الكل يقتضي ان يكون المقصود
نفي القصر والنسيان مجتمعين لا نفي كل على حدته
وهذا اداء ويد مرجوح والراجح ان المقصود نفي
كل على حدته وهذا اجل من القصر والنسيان
على حدته فيكون سلبا كليا لان السور الدائم

عن احد

عن احد الامرين لطلب التعيين فجوابه اما بالتعيين
واما بنفي كل منهما لا بنفي اجتماعهما لان السائل لم
يعتقد الاجتماع وانما اعتقد ثبوت واحد منهما
ولانه قد روي ان ذا اليدين قال له بعض ذلك وقد كان
وهذا انما ينافض نفي كل منهما لا نفي اجتماعهما لما
تقرر من ان الموجبة الجزئية انما تناقض السالبة
الكلية ولان القاعدة الغالبة ان كلا اذا تقدمت
على النفي كان الكلام من عموم السلب وكل متقدمة
هنا في كلكم ذاكر لم يكن فيكون السلب عاما الكل وقد بحسب
الظن لا بحسب الواقع فلا كذب وحكم بتمثيل المصنف
لكل بهذا المثال غير صحيح وجبنا الكل اي على كل
وذا حكما فانه اي الحكم او القضية وذكر الضمير لتاولها
بالقول كلية قد علما نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله
الا الله والحكم ببعض اي على بعض الجزئية نحو بعض
الانسان كاتب وليس بعض الانسان بكاتب و
الجزء معرفته جليه اي ظاهرة فهو ما تركب منه ومن
غيره كل كالحيوان فهو جزء بالنسبة للانسان لتركب
منه ومن الناطق ويسمى ذلك جزءا طبيعيا وكالسقف
بالنسبة للبيت لتركبه منه ومن الجدران ويسمى ذلك

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)